الأمم المتحدة

A/59/879

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2005
Arabic
Original: Chinese

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٢٤ من جدول الأعمال
منع نشوب الصراعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/59/877) تلقاها مؤخرا مكتب رئيس الجمعية العامة، عمدت غامبيا وعدد ضئيل للغاية من البلدان الأخرى إلى تحريف قانون مناهضة الانفصال الذي أقره المؤتمر الشعبي الوطني بجمهورية الصين الشعبية. والصين حكومة وشعبا تدين بشدة هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية الصينية وتتصدى له بحزم. وبناء على تعليمات من حكومتي، أعلن رسميا في هذا المقام موقفنا وهو كما يلي:

أولا – كانت للمؤتمر الشعبي الوطني الصيني لدى سنه قانون مناهضة الانفصال غاية واضحة تمام الوضوح وهي التصدي للدعوة إلى انفصال تايوان عن الصين التي ينادي بها دعاة الانفصال باسم ''استقلال تايوان'' وكبح جماحها، وتشجيع إعادة توحيد البلاد سلميا، والحفاظ على الأمن والاستقرار في مضيق تايوان، وصون سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، وحماية المصالح الأساسية للأمة الصينية. وقد حدد هذا التشريع بوضوح طبيعة المسألة التايوانية، وصاغ في شكل قانون المبادئ التوجيهية الأساسية المفروض أن تتبعها الحكومة الصينية إزاء مسألة تايوان علاوة على السياسات العامة الرئيسية والمقترحات الهامة التي نفذتها الصين أو تقدمت بها على مر السنوات بشأن هذه المسألة، إضافة إلى أنه وائم على نحو متكامل بين المبادئ، العامة منها والتوجيهية، المتعلقة بتسوية مسألة تايوان مواءمة متكاملة. وتعبر أحكام القانون بوضوح عن موقفنا الثابت وعن اقتراحنا المتعلق بإمكانيات إعادة توحيد البلاد سلميا وهو الأمر الذي نسعى إلى تحقيقه بكل ما أوتينا من جهد تحدونا في

270705 270705 05-43735 (A)
0543735

ذلك نية خالصة تماما. وفي الوقت نفسه، تتجلى، في هذه الأحكام، الإرادة المشتركة لشعب الصين بأكمله ألا وهي إرادة الذود عن سيادة الصين وسلامتها الإقليمية. وتظهر الحقائق أن الغرض من هذا القانون هو التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد سلميا. وهو ليس بأي حال من الأحوال ''قانون بشأن استخدام القوة ضد تايوان''، كما أن ليس ''أمر بالتعبئة''. ولا يحتوي القانون على جدول زمني لعملية إعادة التوحيد.فلدينا من الصبر ما يكفي لإقامة علاقات عبر المضيق وتحقيق إعادة التوحيد سلميا.

ثانيا – إن تحقيق إعادة التوحيد الكامل للبلاد عن طريق السبل السلمية هو الطموح المشترك لجميع أفراد الشعب الصيني. ولوقت طويل، ظلت الحكومة الصينية تبذل جهود لا تكل من أجل إعادة توحيد الوطن الأم سلميا. فالتوصل إلى حل للمسألة التايوانية عن طريق السبل السلمية وتحقيق إعادة توحيد البلاد سلميا يخدمان المصالح الأساسية للصينيين على ضفتي مضائق تايوان والأمة الصينية بأسرها؛ وينضويان تحت لواء السلام والتنمية اللذين هما سمة عالم اليوم. وينص هذا القانون على نحو لا لبس فيه على أن ''الدولة ستبذل قصارى جهدها بنية خالصة تماما لتحقيق إعادة توحيد البلاد سلميا''. وهو ينص كذلك على بذل الجهود لتشجيع وتعزيز تبادل العمالة بين الجانبين والتفاعل الاقتصادي والثقافي بينهما، وتيسير التبادل عن طريق حلقات الاتصال المباشرة الثلاث، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لمواطنينا في تايوان. ويكفل القانون كذلك عقد المشاورات والمفاوضات عبر جانبي المضيق وهو ما يبين بجلاء أنه من الممكن مناقشة أي موضوع ما دام هناك التزام بمبدأ الصين الواحدة، الخ. وسيسهل ذلك تنفيذ الإدارات الحكومية والمؤسسات والمنظمات المعنية لأحكام القانون ابتغاء تنمية العلاقات بصورة شاملة عبر شقي المضيق وإعادة توحيد الجانبين بالسبل السلمية.

ثالثا – في السنوات الأخيرة، طرأت تغيرات ملحوظة ومركبة في جزيرة تايوان. فقد كشف الانفصاليون الداعون إلى ''استقلال تايوان'' نشاطهم محدثين أثرا بالغا على التنمية السلمية والمستقرة للعلاقات عبر المضيق.وأصبح ذلك يشكل بصورة متزايدة أكبر المعوقات على طريق نمو العلاقات عبر المضيق علاوة على كونه أكبر تهديد مباشر للسلام والاستقرار في مضيق تايوان. وقد نشأت في الوقت الراهن بعض العوامل الإيجابية الجديدة في العلاقات عبر المضيق من شأنها المساعدة على كبح جماح الأنشطة الانفصالية التي تقوم بها قوى ''استقلال تايوان''، ولاحت علامات تبشر بتخفيف حدة التوتر في منطقة المضيق. بيد أن قوى ''استقلال تايوان'' لم توقف أنشطتها الانفصالية و لم يجتث بعد السبب الجذري في توتر العلاقات عبر المضيق. وبالنظر إلى ما لهذه الأنشطة الانفصالية التي تُنفذ باسم ''استقلال تايوان'' من أثر هدام بالغ الحدة على العلاقات عبر المضيق وما تشكله من تهديد شديد

للسلام والاستقرار في مضيق تايوان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ عموما، فإن قانون مناهضة الانفصال ينص على اتخاذ تدابير غير سلمية لوقف انفصال تايوان عن الصين على يد قوى ''استقلال تايوان''. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا مستعدون للسعي بأقصى ما أوتينا من جهد إلى إعادة توحيد البلاد سلميا تحدونا في ذلك نية خالصة تماما. بيد أنه ما من سبيل لأن تتساهل دولة ذات سيادة مع دعاوى الانفصال. ولن تُستخدم السبل غير السلمية لمنع تايوان من الانفصال عن الصين على يد قوى ''استقلال تايوان'' إلا كملاذ أخير، وفقط عند تبيُن الفشل التام لجهودنا من أجل إعادة توحيد البلاد سلميا.وقد قمنا بسن هذا القانون بهدف منع حدوث هذه الحالة المؤسفة بين الجانبين تحديدا. ولذا، فإن لقانون مناهضة الانفصال أهمية شديدة في التصدي للأنشطة الانفصالية الطائشة المنفذة باسم ''استقلال تايوان'' وكبح جماحها، وللحفاظ على السلام والاستقرار والرخاء في مضيق تايوان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

رابعا – ويذكر أن قانون مناهضة الانفصال هو قانون محلي صيني، وهو تدبير دفاعي يصون سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ويسمح بالتطلع إلى مستقبل يعد بإعادة توحيد البلاد سلميا. وتايوان جزء من الأراضي الصينية و لم تكن قط دولة. وعلى الرغم من أن جانبي المضيق لم يتحدا بعد من جديد، فإن وضع الإقليم القاري وتايوان لم يتغير قط، فهما ينتميان إلى صين واحدة. وهذا هو الوضع الراهن في مسألة العلاقات عبر المضيق. وتحاول السلطات التايوانية تغيير هذا الوضع عن طريق ''استقلال تايوان بحكم القانون'' وهو ما لا يمكننا على الإطلاق السماح به. ونحن نهدف،بسننا هذا القانون، إلى الحفاظ على الوضع الراهن ألا وهو أن تايون والأراضي القارية تنتميان إلى صين واحدة. وقد لاحظنا أن الغالبية العظمى من بلدان العالم تتفهم وتؤيد هذا النص التشريعي. ولاحظنا أيضا استجابة الجهات المختلفة في تايوان. ولا تدهشنا البتة الهجمات الكيدية الصادرة عن السلطات التايوانية وقوى انفصالية مختلفة في تايوان حيث أن القانون له غاية محددة بوضوح وهي التصدي للدعوة إلى انفصال تايوان عن الصين على يد قوى ''استقلال تايوان'' وكبح جماحها. وإن لم تنخرط السلطات التايوانية في أية أنشطة انفصالية باسم ''استقلال تايوان'' كما وعدت علنا، فليس هناك ما يدعوها إلى التخوف من هذا القانون أو الشعور بالقلق إزاءه أو معارضته. إن الأنشطة الانفصالية التي تقوم بها السلطات التايوانية باسم ''استقلال تايوان'' هي المصدر الحقيقي للتوتر في مضيق تايوان.

خامسا – لطالما اقترحنا حل مسألة تايوان عن طريق السبل السلمية على أساس مبدأ الصين الواحدة. وحتى لو لم يكن هناك سوى بصيص من الأمل في تحقيق إعادة التوحيد سلميا، فإننا سنبذل قصارى جهدنا لتحقيقه. ولطالما كنا مؤيدين للحوار والتفاوض بين

الجانبين على أساس مبدأ الصين الواحدة. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها أي شخص أو حزب سياسي في تايوان بغية الاعتراف بمبدأ الصين الواحدة. ونحن على استعداد للتحدث مع أي شخص أو حزب سياسي، بغض النظر عما كان لهم في السابق من مواقف معلنة وأنشطة، بشأن مسائل تنمية العلاقات عبر المضيق وتعزيز إعادة توحيد البلاد سلميا، ماداموا يعترفون بمبدأ الصين الواحدة وتوافق آراء عام ١٩٩٢.

سادسا – قام، منذ عهد ليس ببعيد، السيد لين شان، رئيس حزب كيومينتاغ الصيني والسيد جيمس سونغ، رئيس حزب الشعب أولا، بزيارات ناجحة للإقليم القاري بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والأمين العام،السيد هو خينتاو. كذلك زار مؤخرا السيد يو مومنغ، رئيس الحزب الجديد، الإقليم القاري. وقد عقد الأمين العام، السيد هو، محادثات رسمية مع كل منهم على حدة جرى خلالها بين الجانبين تبادل مخلص وصادق ومتعمق لوجهات النظر حول مسائل رئيسية تتصل بالعلاقات عبر المضيق والصلات بين الأحزاب. وبما أن مثل هذه الزيارات من شأنها دفع العلاقات عبر المضيق صوب السلام والاستقرار، وخدمة المصالح المشتركة لسكان جانبي المضيق، وبما أنها تتواءم مع تطلعات مواطنينا من تايوان إلى السلام والاستقرار والتنمية، فقد حظيت بتأييد واسع من جانب سكان شقي المضيق وفازت بالاعتراف التام من قبل المجتمع الدولي.

سابعا – سوف نستمر في تعزيز حلقات الاتصال المباشرة الثلاث والتعاون الاقتصادي وكافة أشكال التبادل الأخرى بين جانبي مضيق تايوان. وسوف نبذل قصارى الجهد لنحقق على أفضل ما يعود بالنفع على مواطنينا في تايوان، وعلى التبادل عبر المضيق، والسلام فيه، وإعادة توحيد الوطن الأم سلميا. ومنذ بواكير هذا العام، اعتمدنا عددا من التدابير المحددة الرامية إلى مساعدة مواطنينا التايوانيين والتي تعود بالنفع عليهم. وإننا لعلى ثقة من إمكانية تحسين التواصل وزيادة التفاهم مع مواطنينا التايوانيين، ومن وجود آفاق مشرقة بالنسبة للعلاقات عبر المضيق ولتحقيق الصالح المشترك وآفاق تبشر بوجود وضع يستفيد منه الجانبان عن طريق التبادل المكثف، والتعاون الوثيق، ومراعاة كل من الطرفين لمصالح الآخر، وتحدونا في ذلك نية خالصة لدينا من الصبر ما يحقق لنا بلوغ المرام.

ثامنا – ويعد احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما مبدأين هامين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي طالما اعتزت بها جميع بلدان العالم. وقد اتبعت الصين هذه المبادئ بدقة في إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من البلدان. ويمثل ما فعلته هذه المرة غامبيا وقلة ضئيلة من البلدان الأخرى انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحث هذه البلدان بشدة على أن تلتزم بدقة بالمبادئ المذكورة

أعلاه، وأن تمتنع عن القيام بأي فعل آخر من شأنه تأييد الانفصاليين دعاة ''استقلال تايوان'' في محاولاتهم لفصل تايوان عن الصين، وأن تعتمد الموقف الذي اتخذته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بشأن مسألة تايوان. إننا نكن عظيم التقدير لموقف الأمم المتحدة والغالبية العظمى من الدول الأعضاء فيها المؤيد لمبدأ الصين الواحدة ولدعمهم قضية الصين المتمثلة في إعادة التوحيد سلميا. ونحن على ثقة أننا، حكومة الصين وشعبها، سنظل نحظى بالتفهم والتأييد الواسع لقضيتنا العادلة الرامية إلى صون سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وتشجيع إعادة توحيد الوطن الأم سلميا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٢٤ من جدول أعمال الدورة.

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير فوق العادة والوزير المفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة